ترأس أول جلسة للحكومة بعد "التعديل" شاكرا الوزراء الجدد على المشاركة في قبول المسؤولية في هذه المرحلة المهمة

العبدالله: العمل بروح الفريق الواحد لتسريع البناء في البلاد

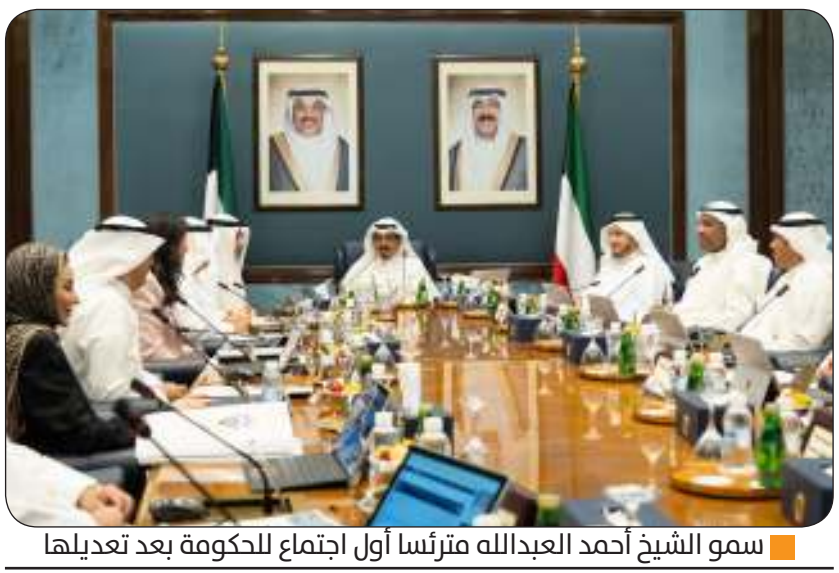
سمو الشيخ أحمد العبدالله مترئسا أول اجتماع للحكومة بعد تعديلها

اليوسف والعوضي والمشعان

- نثمن التوجيهات السديدة لسمو الأمير بعد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية
- صاحب السمو أكد على أهمية تضافر الجهود ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار
- تطوير الأداء الحكومي لتحقيق كافة الإنجازات والأهداف للسير على طريق التنمية
- مواجهة التحديات لتلبية أمال المواطنين وتطلعاتهم ووضع الحلول العملية لكافة القضايا
- تحقيق الطموحات وتطبيق القوانين على الجميع والعمل على تلمس وحل مشاكل المواطنين
- نثمن للوزيرين المضف والعدواني جهودهما التي بذلاها أثناء توليهما مناصبهما الوزارية
- المجلس ناقش الإعداد لـ«القمة الخليجية» التي ستستضيفها الكويت ديسمبر 2024 على أكمل وجه
- الحدث الخليجي المهم سيساهم في تعزيز مسيرة «دول التعاون» وتحقيق مصالح شعوب المجلس

الوسمي واليحيا والمعوشرجي

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي أمس الأول في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريده المعوشرجي بعد الاجتماع أن المجلس اطلع في مستهل اجتماعه على الرسائل الواردة من الديوان الأميري والموجهة إلى سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد من رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل أوجه التعاون المشترك بين دولة الكويت وتلك الدول في مختلف المجالات.

من جهة أخرى وجه سمو الشيخ أحمد عبدالله الاحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء كلمة رحب فيها بالأخت والأخوة الوزراء الجدد وهم خليفة عبدالله العجيل العسكر وزير التجارة والصناعة، وعبداللطيف حامد حمد المشاري وزير الدولة لشئون البلدية ووزير الدولة لشئون الإسكان، والدكتور نادر عبدالله محمد الجلال وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية بالوكالة، ونوره سليمان سالم الفصام وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بمناسبة صدور المرسوم الأميري رقم 140 لسنة 2024 بشأن تعديل وزاري يوم الأحد الماضي، شاكراً لهم قبولهم تحمل مسئولية العمل الوزاري في هذه المرحلة الهامة، منوهاً بالتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بعد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام سموه رعاه الله يوم الأثنين الماضي بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة، حيث أكد سموه حفظه الله ورعاه أهمية تضافر الجهود ووضع مصلحة الوطن دائماً فوق كل اعتبار والعمل على تطوير الأداء الحكومي لتحقيق كافة الإنجازات والأهداف للسير على طريق التنمية ومواجهة التحديات لتلبية أمال المواطنين وتطلعاتهم ووضع الحلول العملية لكافة القضايا بما يعود بالخير والمنفعة على الجميع.

ودعا سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله الوزراء إلى ضرورة مضاعفة الجهود والعطاء والعمل بروح الفريق الواحد لتسريع عملية التنمية والبناء في البلاد لتحقيق الطموحات وتطبيق القوانين على الجميع والعمل على تلمس وحل مشاكل المواطنين. وأعرب سمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله عن شكره للأخوة الدكتور أنور علي المضف وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار السابق والدكتور عادل محمد العدواني وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق على جهودهم التي بذلوها أثناء توليهم مناصبهم الوزارية متمنياً لهم موفور الصحة والعافية.

من جانب آخر اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من الشيخ عبدالعزيز مشعل مبارك عبدالله الأحمد الصباح وكيل الشئون المالية والإدارية والموظفين في الديوان الأميري بشأن الاستعدادات والترتيبات لمؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي ستستضيفه دولة الكويت في ديسمبر 2024 مشيراً إلى المهام التي تضطلع بها اللجنة العليا للإعداد والتحضير لمؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واللجان المنبثقة منها وذلك حرصاً من مجلس الوزراء على متابعة كافة التفاصيل المتعلقة بهذه القمة لإظهارها بأفضل صورة ولإبراز مكانة دولة الكويت في استضافة هذا الحدث الخليجي الهام الذي سيساهم في تعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي وتحقيق مصالح وآمال شعوب دول المجلس.

كما أطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير الدولة لشئون الاتصالات عمر سعود العمر وفريق العمل المكلف بتطوير التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) بشأن أخر المستجدات والتفاصيل المتعلقة بالخدمات الجديدة التي سوف يتم إضافتها إلى تطبيق سهل والذي يهدف إلى التحول الرقمي الحكومي وإنهاء المعاملات الورقية للمراجع مع الجهات الحكومية بأسرع وقت وبكل سهولة ويسر.

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على التوصيات الواردة ضمن محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشئون القانونية بشأن مشاريع مراسيم بقوانين ومشاريع مراسيم عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت والدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية، وقرر مجلس الوزراء الموافقة عليها ورفعها إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

وبمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف لعام 1446 هجري والذي سيصادف يوم الأحد الموافق 15 /9 /2024 قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يوم الأحد الموافق 15 /9 /2024 كعطلة رسمية على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأثنين الموافق 16 /9 /2024 أما الأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فتحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها بمراعاة المصلحة العامة.

من جانب آخر أعرب مجلس الوزراء عن خالص تعازيه وصادق مواساته إلى دولة الرئيس نجيب ميقاتي رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية الشقيقة بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى الدكتور سليم الحص رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية الأسبق، مستذكرا مناقب الفقيد وموقف الجمهورية اللبنانية الشقيقة الشجاع والمبدئي الذي صدح به الفقيد إبان توليه رئاسة مجلس الوزراء اللبناني منذ اليوم الأول للغزو العراقي على دولة الكويت في عام 1990، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم ذويه جميل الصبر وحسن العزاء.

شاركن بدور ريادي وفاعل في تعزيز الإنجازات التنموية

17 وزيرة في مسيرة الحياة السياسية بالكويت

شهدت مسيرة الحياة السياسية في الكويت خلال العشرين عاما الماضية تعيين 17 وزيرة أسندت لهن حقائب وزارية عدة أثبتن خلالها صواب الرؤية الاستشرافية للقيادة الحكيمة بجدارتهن المتميزة ودورهن الريادي والفاعل في تعزيز عملية التنمية في البلاد.

ومنذ 14 يونيو العام 2005 الذي شهد تعيين أول وزيرة في البلاد حتى اليوم توالى حضور المرأة الكويتية في الحكومات المتتابعة محققة إنجازات عديدة في الوزارات التي تولتها لتؤكد مكانتها الفاعلة وتترك بصمات واضحة في المناصب التي تبوأتها وتواكب التطورات الحاصلة في المنظومة التشريعية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

ولم تأت مسيرة نجاح المرأة الكويتية في المناصب المختلفة من فراغ بل كانت ثمرة سياسات رشيدة استمرت على مدار العقود الماضية إيمانا من القيادة الحكيمة للبلاد بضرورة تمكينها وتعزيز مكانتها باعتبارها جزءا أساسيا وأصيلا من المجتمع ومفتاحا للتقدم والنمو ومثالا يحتذى في التطور والكفاح في جميع المجالات.

وخلال العقود الماضية شغلت المرأة الكويتية العديد من المناصب القيادية فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة جامعة ودبلوماسية إضافة إلى انتخابها شعبيا لعضوية مجلس الأمة كما أثبتت مكانتها المتميزة في القطاع الخاص فتبوأت مناصب متعددة محليا وإقليميا وعالميا.

ومع صدور مرسوم أميري يوم الأحد الماضي يقضي بتعيين نورة الفصام وزيرا للمالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار تكون الحكومات الكويتية الـ46 التي تشكلت منذ 1962 شهدت تولي 17 امرأة كويتية مناصب وزارية عدة لاسيما في وزارات التربية والتعليم العالي والتخطيط والشؤون الاجتماعية والعمل.

وتعد الدكتورة معصومة المبارك أول وزيرة في تاريخ الكويت حين عينت في 14 يونيو العام 2005 وزيرا للتخطيط ووزير دولة لشؤون التنمية الإدارية ثم أعيد تعيينها في المنصب نفسه في التاسع من فبراير العام 2006 فيما عينت وزيرا للمواصلات في 10 يوليو عام 2006 ثم وزيرا للصحة في 25 مارس عام 2007.

وشهدت الكويت أول حكومة تضم وزيرتين في 25 مارس عام 2007 حينما عينت نورية الصبيح وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي والدكتورة معصومة المبارك وزيرا للصحة.

وفي 28 مايو العام 2008 عينت الدكتورة موضي الحمود بمنصب وزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون التنمية واختيرت نورية الصبيح لمنصب وزير التربية ووزير التعليم العالي.

وفي 23 يناير عام 2009 عينت الحمود وزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون التنمية والصبيح وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي كما عينت الحمود في 29 مايو 2009 وزيرا للتربية ووزيرا للتعليم العالي.

وشهد يوم 8 مايو عام 2011 تعيين الدكتورة أماني بورسلي بمنصب وزير التجارة والصناعة فيما شهد يوم 13 ديسمبر في العام نفسه تعيينها وزيرا للتجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية.

وفي 19 يوليو عام 2012 عينت الدكتورة رولا دشتي وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة كما عينت في 11 ديسمبر العام 2012 وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة فيما عينت ذكرى الرشيدي وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي 4 أغسطس عام 2013 عينت دشتي وزير دولة لشؤون مجلس الأمة ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية فيما عينت الرشيدي وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي 10 ديسمبر عام 2016 عينت هند الصبيح وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية فيما عينت الدكتورة جنان رمضان في 11 ديسمبر عام 2017 وزير دولة لشؤون الإسكان ووزير دولة لشؤون الخدمات إلى جانب تعيين الصبيح وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية.

وشهد يوم 17 ديسمبر عام 2019 تعيين ثلاث وزيرات للمرة الأولى هن مريم العقيل وزيرا للمالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة والدكتورة رنا الفارس وزيرا للأشغال العامة ووزير دولة لشؤون الإسكان والدكتورة غدير أسيري وزيرا للشؤون الاجتماعية.

وفي 14 ديسمبر عام 2020 عينت الدكتورة الفارس وزيرا للأشغال العامة ووزير دولة لشؤون البلدية كما عينت في 2 مارس عام 2021 وزيرا للأشغال العامة ووزير دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي 28 ديسمبر عام 2021 عينت الفارس أيضا وزير دولة لشؤون البلدية ووزير دولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستمرت في المنصب نفسه في الحكومة التي تشكلت في الأول من أغسطس عام 2022.

وفي الخامس من أكتوبر عام 2022 عينت الفارس وزير دولة لشؤون البلدية ووزير دولة لشؤون الاتصالات والمعلومات فيما عينت هدى الشايجي وزيرا للشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير دولة لشؤون المرأة والطفولة.

وفي 16 أكتوبر عام 2022 عينت الدكتورة أماني بوقماز وزيرا للأشغال العامة ووزيرا للكهرباء والماء والطاقة المتجددة ومي البغلي وزيرا للشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير دولة لشؤون المرأة والطفولة.

وشهد يوم التاسع من أبريل عام 2023 تعيين بوقماز وزيرا للأشغال العامة والبغلي وزيرا للشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والطفولة فيما عينت بوقماز في 18 يونيو 2023 وزيرا للأشغال العامة.

وفي 17 يناير عام 2024 عينت الدكتورة نورة المشعان وزيرا للأشغال العامة ووزير دولة لشؤون البلدية فيما شهد يوم 12 مايو 2024 تعيين المشعان وزيرا للأشغال العامة ووزيرا للبلدية والدكتورة أمثال الحويلة وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل وشؤون الاسرة والطفولة ووزير دولة لشؤون الشباب.